حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية
لازمة لها فتؤثر الا انك لا تقول ثلث رجال وانما تقول رجال ثلث فان
قلت ما عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما
يقال رجال ثلثة ثلثة فعدل ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب
ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف للوصفية والوزن قلنا ان
الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فيجوز
ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو
الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاثنان واما ثلث فانه اسم مفرد قد لزمت
له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بنوع الانتقال
عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون
انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة
في المعنى واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما
كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام سببين اذ الالف علم
التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل ثم
الحق الالف بل كلمة موضوعة عليه فجرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم
انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا
لازمة فما بالها لم تنزل منزلة السببين قلت انما لزمت التاء في طلحة

بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيهما
كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف
في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا لكسنا قلبوها همزة
لوقوعها طرفا بعد الالف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل
اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى
ياء لانكسار ما قبلها ولو كانت اصلا لجعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان
الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطايا لوجب ان يظهر الهمزة في شيء
من هذا النحو نحو صحارى على مثال المجاري كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع كثير
فان قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى ليست في شيء من افادة
التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما
عبروا عن هذين الاثنين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القرين كالشمس
والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر
الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان سبب اخر
محال له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار وتكرره على
الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا
الباب اساور واناعيم وساير الجمع الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما والى
هذا اشار المص حيث قال كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع

Copyright © King Saud University